المملكة المضطربة

التعاطف والجحود في تحالف آل سعود

. أسعد أبو خليل* .

«حتى متى لا نرى عدلاً نُسرّ به
ولا نرى لولاةِ الحقّ أعوانا
مستمسكين بحقٍ قائمين به
إذا تَلَوّن أهلُ الجورِ ألوانا
يا لَلرجالِ لداءٍ لا دواءَ لهُ
وقائدٍ ذي عمى يقتاد عميانا

مسلم بن يزيد العدوي

تقديم: ماذا يحدث لآل سعود؟

ماذا حلَّ بآل سعود؟ ماذا أَقْلق راحةَ العائلة المالكة السعوديَّة وقضَّ مضاجعَها؟ لماذا تعتري أوصالَ العائلة أشجانٌ وهواجسُ لم تعرفْها من قبل؟ وماذا حدث لعلاقة الحبّ والهيام بين الحكومة الأميركيَّة والحكومة السعوديَّة؟ يبدو أنَّ بنيانَ ما كان يُعرف بالتحالف الوثيق بين الطرفيْن، والذي دعا الولايات المتّحدةَ إلى التغاضي عن خروقات حقوق الإنسان في المملكة، يتداعى باستمرار. ووفقًا لاستطلاعٍ أجرته شركةُ غالوب ونُشر في شهر شباط (فبراير)، يحتفظ الرأيُ العامُّ الأميركيُّ بصورة سلبيَّة جدّاً عن السعوديَّة (بنسبة ٥٣٪). ولا تتوقَّف الصحافة الأميركيَّة عن نشر مقالات تَنْتقد الحكم السعوديّ، الذي كان ـ ولأشهر خلت ـ نموذجًا يُحتذى للاعتدال والاتّزان.

إنَّ الخلافات بين أجنحة العائلة المالكة الذكوريَّة مستعرة. وقد سارع وليُّ العهد إلى إرضاءِ مَنْ عبَّرَ عن غضبه على نظامه؛ وهذا ما يفسِّر مبادرةَ الأمير عبد اللّه (الانسحاب مقابل التطبيع) في عزّ احتدام القمع والقتل الإسرائيليّيْن. فهل يصبح الأمير عبد اللّه خيرَ منقذٍ لآرييل شارون وللحكومة الأميركيَّة في آن؟ ولكنّ تحليل مبادرة الأمير عبد اللّه في الإعلام العربيّ مصابٌ بتلوُّث أموال النفط السعوديّ، التي أحكمتْ سيطرتَها على معظم مصادر هذا الإعلام منذ حرب العراق، باستثناءات قليلة أبرزُها جريدةُ **القدس العربيّ** ومحطةُ الجزيرة التي تتعرّض لضغوطٍ أميركيَّة لا تتوقَّف.

لقد تغيَّرت العلاقاتُ الأميركيَّةُ ـ السعوديَّةُ منذ أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. فمَنْ كان يتوقَّع أن تتصدَّر قوائمَ «الإرهابيِّين» الأميركيَّة أسماءُ سعوديَّةٌ في العام ٢٠٠٢؟ بل نحن بدورنا، في المشرق العربيّ، لم نأخذْ على محمل الجدّ عمقَ الالتزام السياسيّ في السعوديَّة، فكانت لنا نظرةٌ عنصريَّةٌ إلى أهل الخليج، حتى ظننّا أنَّهم كلّهم على شاكلة بعض أمراء النفط .. في حين كانت المجتمعات الخليجيَّة دائمًا تغلي تحت السَّطح، وكانت حركاتُ المعارضة السعوديَّة اليساريَّة والقوميَّة والإسلاميَّة ناشطةً منذ الستينيَّات،[1] بل وجريئةً إلى حدّ التهوُّر. وناصر السعيد (مؤلِّفُ كتاب **تاريخ آل سعود**، وهو كتابٌ من دون دار نشر إذ قلَّةٌ من دُور النشر تجرؤ على نشر نقدٍ لآل سعود) انتهى سجينًا في أقبية رعاع عصابة أبو الزعيم في بيروت، الذي سلّمه إلى المخابرات السعوديَّة. لكنّ ياسر عرفات قد يكون استفاد من هذا التسليم، فلنعذرْه: فهو مصابٌ بضعفٍ شديدٍ تجاه أنظمة الخليج، ولا يضاهيه أحدٌ في ممالأة حكّام تلك الأنظمة وتملُّقهم.

العلاقات السعوديَّة الأميركيَّة: خلفيَّة تاريخيَّة

بدأت العلاقاتُ السعوديَّةُ ـ الأميركيَّةُ في التطوُّر السريع بعد الحرب العالميَّة الثانية. فالولايات المتحدة بدأتْ حينها عمليَّةَ تسلّم إرث الإمبراطوريَّة البريطانيَّة.

---

* ـ أستاذ العلوم السياسيَّة في جامعة ولاية كاليفورنيا ـ ستانسلاس، وباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. مؤلّف كتاب **بن لادن والإسلام والحرب الأميركيَّة ضدّ «الإرهاب»** الصادر حديثًا عن دار نشر سفن كورنرز.

١ ـ انظر كتاب فردْ هاليداي **Arabia Without Sultans**، الصادر عن دار پنغوين عام ١٩٧٥.

كما أنَّ الحرب الباردة عزّزتْ من مكانة المملكة، التي اعتنقتْ ولاتزال تعتنق العقيدةَ الرجعيَّةَ بكلّ عناصرها، ولاسيَّما في ما يختصّ بمقتِ كلِّ ما هو تقدُّميٌّ ومتنوِّرٌ، وكلِّ ما هو شيوعيٌّ طبعًا. صحيح أنَّ تقارير المخابرات الأميركيَّة تشير باستمرار إلى ضعف بعض أفراد العائلة الحاكمة أمام الملذّات،[١] ولكنّ الملك فهد هو «خادم الحرميْن،» وهو نفسُه الذي صَنَعَ في بداية الثمانينيَّات مشروع أولِ اعترافٍ عربيّ رسميّ بإسرائيل - وفي هذا ما يسرّ الحكومةَ الأميركيَّةَ.

كان عاملُ النفط هامّاً جدّاً في سيرورة هذه العلاقات. فالمخزون السعوديّ يفوق أيَّ مخزون نفطيّ آخر. كما أنَّ نوعيَّة الخام السعوديّ لا يضاهيها خامٌ آخر.[٢] وتحوّلتْ شركة آرامكو إلى هيئة استعماريَّة داخل المملكة تسيِّر أمورًا تُعنَى بالنفط وغيرِ النفط: ولم تَشْكُ عائلةُ سعود من هيمنة تلك الشركة إلاَّ بعد عقود، حين تحوّلتْ سيطرةُ أرامكو إلى مسألة سياسيَّة محرجة. وارتاح الحكّام في المملكة إلى الإدارة الأميركيَّة لشؤونهم ماداموا قادرين على الإنفاق المبذِّر في شتّى أمور الحياة.

أثناء الحرب الباردة استطاع الحُكْم في السعوديَّة إدراجَ المملكة في الأخطبوط الأميركيّ على أساس معادلة حسابيَّة بسيطة، حصلت العائلةُ المالكةُ بموجبها على تعهُّد بحماية أميركا لأمنها (لا لأمن المملكة) مقابل خدماتٍ اقتصاديَّةٍ وسياسيَّةٍ جمّة. واستطاعت الحكومة السعوديَّة أن تَنْخرط في معركة أميركا ضدّ الأنظمة الشيوعيَّة، مخافةَ أن تطول الثوراتُ أرضَ المملكة. واستعانت الولاياتُ المتحدة بـ «إسلام» المملكة القابل للتصدير كي تُبْرز بديلاً محليّاً «أصيلاً،» مقابلَ الإيديولوجيَّات السياسيَّة السائدة آنذاك. واستطاعت حكومةُ المملكة أن تشكِّل تنظيماتٍ ومؤتمراتٍ وهيئاتٍ تروِّج إسلامَها رسميّاً، كي تُجْهِضَ تصاعُدَ الحركات اليساريَّة والقوميَّة التي شكّلتْ تهديدًا مباشرًا لحكم الملوك والأمراء في منطقة الخليج. فقد كان تنامي المدّ القوميّ واليساريّ كبيرًا إلى درجة أنَّ الأمير طلال بن عبد العزيز (وهو والدُ الأمير الوليد بن طلال) انشقّ عن عائلته وانضمَّ إلى الحكم الناصريّ في القاهرة، مع أنَّ هذا الأمير يحاول اليوم أن يتناسى تلك المرحلةَ أو أن يَزْعمَ أنَّه كان مسيَّرًا ضدّ إرادته من قِبل نظام عبد الناصر.[٣]

واستمرّ التعاونُ السعوديّ - الأميركيُّ طيلةَ المرحلة الحرجة أثناء المدّ القوميّ الناصريّ الذي زعزع غيرَ عرشٍ عربيّ. لكنَّ عبد الناصر كان مُثْخنًا بالجراح بعد حرب ١٩٦٧ (التي سمَّاها خِفَّةً «النّكسةَ»)، فمالأ النظامَ السعوديَّ وطالبه بمساعدات ماليَّة مقابلَ توقُّف الحملات المصريَّة الإعلاميَّة ضدّ «الرجعيَّة» و«رموز الاستعمار الغربيّ.» كما أنَّ التعاون السعوديّ - المصريّ كان موجَّهًا أيضًا ضدّ المقاومة الفلسطينيَّة الصاعدة التي نظَّرتْ لنمط «التوريط،» أيْ لجرّ الأنظمة العربيَّة إلى حربٍ لا تريدها مع إسرائيل، بغيةَ تعبئة الشعوب العربيَّة وتجييشها وهذا المنطق يعارض لامنطقَ الأنظمة التي تصرّ منذ عقود على «اختيارِ زمانٍ ومكانٍ» المعركة - والشعوب منتظرة: ولا ندري لماذا يصبح مكانُ المعركة موضعَ تساؤل، إلاَّ إذا كانت الأنظمةُ الموهوبةُ تحضِّر لحربٍ ضدّ إسرائيل من... الصين!

استفادت العلاقاتُ السعوديَّةُ - الأميركيَّةُ من وفاة عبد الناصر، التي تلتها ما سمَّاه

---

١ - Bob Woodward, **Veil : The Secret Wars of the CIA, 1981 - 1987** (New York : Simon & Schuster, 1993).

٢ - Daniel Yergin, **The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power** (New York: Simon and Schuster, 1991).

٣ - انظرْ حديثه إلى محطّة الجزيرة، وهو مدرَجٌ على موقع الإنترنت التابع لها.

صادق جلال العظم «الحقبة السعوديّة.»[1] وتعاونت المخابراتُ السعوديّة أيّامَ كمال أدهم مع النظام المصريّ. ولانزال جاهلين (وجاهلات) بحقيقة الدور السعوديّ في التحضير لزيارة السادات إلى إسرائيل، وهي الزيارة التي لم ننتهِ من معاناة ويلاتها إلى اليوم.

تركي وبندر والدور السعوديّ المتجدّد

في عهد رونالد ريغان تغيّرت العلاقاتُ الأميركيّةُ ـ السعوديّةُ، خصوصًا بعد الاجتياح السوفياتيّ لأفغانستان. فالحكومة السعوديّة ارتأت يومها ـ بعد أن تخلّصتْ (إلى غير رجعة؟) من إزعاج الحركات اليساريّة والأنظمة المسمّاة زُورًا بالتقدُّميّة ـ أن تتجاوز الخلافَ العابرَ مع الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣، وما تخلّلها من قطع سعوديٍّ رمزيٍّ للنفط لتهدئة أعصاب الجمهور العربيّ الغاضب. وتمكّن هنري كيسنجر، بعد زيارة واحدة إلى المملكة، من الحصول على إعادة ضخّ النفط السعوديّ الخام، مذكّرًا العائلةَ باتّفاقها مع الرئيس فرانكلين روزفلت، وهو اتفاقُ تقديم الحماية الأميركيّة مقابل النفط والولاء السعوديّيْن ـ بل الكثير من الاثنين الأخيريْن.

وجاء حكمُ الرئيس ريغان في وقته، من منظور العائلة المالكة. فكلامُ سلفه جيمي كارتر (الفارغُ) عن حقوق الإنسان، وهو الذي لم يَسْعَ إلى حمايتها إلاّ في الأنظمة التي يَسْهل التهجُّمُ عليها مثلِ نظام كوبا، لم يُثِرِ الارتياحَ في قلوب آل سعود. ذلك أنّ عبارة «حقوق الإنسان» تتناقض مع البنيان الإيديولوجيّ للنظام السعوديّ. وكيف يمكن الحديثُ عن حقوق الإنسان في مكانٍ لا يُسمح فيه للنساء بحريّاتٍ دنيا؟ هذا مع العلم أنّ رجال السعوديّة هم أيضًا محرومون من أبسط الحقوق ـ واسألوا ناصر السعيد عن ذلك، هذا لو كان حيّاً يُرزق.

كان رونالد ريغان مصابًا بهوس الخطر السوفياتيّ و«إمبراطوريّة الشرّ» (ما الذي يُفسِّر هوسَ أكثر من رئيس أميركيّ بـ «الشرّ»؟). وكانت السعوديّة يومها في طور إنشاء جهاز مخابراتٍ متطوّر بعد أن كان الرئيسُ السابقُ لجهاز المخابرات يتعامل معه كرديف لشخصه الكريم. أما خليفتُه الأمير تركي الفيصل (حاملُ شهادة العلاقات الدوليّة وسياسة الشرق الأوسط من جامعة جورجتاون) فكان جدّيّاً في بنائه جهازَ مخابراتٍ حديثًا يَعْتمد على التحليل والتجسُّس، على غرار أنظمة الاستخبارات الغربيّة.[2] وبموازاة الأمير تركي وإصلاحاته، كان للسعوديّة يومها سفيرٌ جديدٌ في الولايات المتحدة هو الأمير بندر بن سلطان. والأمير بندر خرّيج المعاهد العسكريّة الأميركيّة، وحاملُ شهادة في العلاقات الدوليّة من جامعة جونز هوپكنز.

وسرعان ما عيّن رونالد ريغان شخصًا غريبَ الأطوار هو ويليام كايسي، الذي كان سبّاقًا في إعلانه حربًا عالميّةً ضدّ الإرهاب، مديرًا لوكالة الاستخبارات الأميركيّة. وويليام كايسي، هذا اليمينيّ المتطرّف، لم يُعِرْ حقوقَ الإنسان أيَّ اهتمام؛ على العكس: كان مثله مثل صديقته السفيرة السابقة جين كيركپاترك، التي قالت إنّ الديكتاتوريّات اليمينيّة مؤاتية جدّاً للمصالح الأميركيّة، وإنّ علينا التعامل معها من موقع الحليف.[3]

١ ـ صادق جلال العظم، **سياسة كارتر ومنظّرو الحقبة السعوديّة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

٢ ـ من ألغاز أحداث ١١ أيلول التي لم تُحلّ، والتي ستزيد من خصب نظريّات المؤامرة، أنّ الأمير المذكور استقال، أو أُقيل، من منصبه قبل أيام فقط من الأحداث.

٣ ـ Jeanne J. Kirkpatrick, **Dictatorships and Double Standards: Rationalism and Reason in Politics** (New York: Simon and Schuster, 1982).

في هذه الحقبة بالذات كانت السعوديّة عبر الأمير بندر تخوض غمارَ معارك طاحنة في الكونغرس من أجل الحصول على كميّات هائلة من الأسلحة، وبمبالغ طائلة لم يُستَشعَر الشعبُ السعوديُّ في شأنها. وقاد الحملةَ السعوديّةَ الديبلوماسيّةَ في أروقة الكونغرس الأميرُ بندر، الذي اضطُرَّ إلى مواجهة معارضةٍ عتيّةٍ من اللوبي الصهيونيّ، ومن إعلامٍ موالٍ لإسرائيل لم يتورّعْ عن الحديث المسهَب عما اعتبره فسادًا في أوساط آل سعود. ونَشَرَ كاتبٌ كان مجهولاً يومها ويُدعى ستيفن أمرسون كتابًا عنوانُه **The American House of Saud** فصّل فيه الحملةَ النفطيّةَ الإعلاميّةَ الموالية للنظام السعوديّ في الولايات المتحدة بالتعاون مع شركات النفط العملاقة.(١)

وفي مواجهة حملةٍ معارضةٍ للسعوديّة ركّزتْ يومها على حالة عدم الاستقرار في الخليج، وعلى ديمومة الاعتماد الأميركيّ على إسرائيل قوةً استراتيجيّةً في منطقة الشرق الأوسط، بدأ الأمير بندر بالترويج للدور السعوديّ حليفًا استراتيجيّاً للولايات المتحدة، لا بائعَ نفطٍ لها فحسب. وشارك في هذا الترويج الأميرُ تركي بن فيصل الذي أنشأ ومَوّلَ وجَنَّدَ ما نسمّيه اليوم «الأفغانَ العربَ.» وكان حليفَه آنذاك ثريٌّ سعوديٌّ شابٌّ اسمُه أسامة بن لادن. وقد التقى الأمير تركي الشابَّ بن لادن مرّاتٍ عدّةً، بشهادة تركي نفسِه.

أقام الأمير بندر علاقاتٍ خاصّةً بالنخبة السياسيّة الأميركيّة، وأقْنع عمَّه الملكَ فهدًا (الموالي دومًا للولايات المتحدة) بفائدة تمويل المغامرات والمشاريع الأميركيّة السريّة ـ الأمرُ الذي أدخلَ السعوديّةَ في عمليّة تمويل عصابات «الكونترا» اليمينيّة في نيكاراغوا،(٢) بالإضافة إلى مشاريع مشتركة في الشرق الأوسط. وهذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة غيّرتْ من نظرتها إلى مصالحها في الشرق الأوسط، التي على أساسها تنال إسرائيلُ حظْوةً لا مثيلَ لها. وها إنّ بيع الأسلحة الأميركيّة إلى السعوديّة تأتي مشروطةً دومًا، بل هي ـ في عرف الأميركيّين على الأقلّ ـ ضمانةٌ لإسرائيل لأنّها رسميّاً مبتغاةٌ ضدّ أعداء عرب ومسلمين فقط. كما أنّ «المستشارين» العسكريّين الأميركيّين يأتون مع شحنات الأسلحة بهدف إعارة الخبرات وإعطاء «المشورة...»

السعوديّة بعد حرب الخليج الثانية

عادت حربُ الخليج الثانية على الولايات المتحدة بفوائد جمّة. فبالإضافة إلى نشر قوات أميركيّة في طول منطقة الخليج وعرضها، وبالإضافة إلى فرض خوّةٍ باهظةٍ على أنظمة الخليج التي اضطُرّت تحت طائلة التهديد والوعيد إلى تحمّل كلّ نفقات الحرب الأميركيّة، حوّلت الولاياتُ المتحدة علاقاتِها بدول الخليج إلى علاقةٍ بمحميّات، على غرار الوضع الذي كان سائدًا قبل فترة «الاستقلال» الشكليّ.

وفرضت الحكومةُ الأميركيّةُ على الحكومة السعوديّة عقب غزو العراق للكويت إصدارَ دعوةٍ رسميّةٍ للقوات الأميركيّة للقدوم إلى المملكة، بعد عمليّة تخويف أرعدتْ مفاصلَ العائلة المالكة.(٣) ثمّ شابَ العلاقاتِ بين البلديْن التوتُّرُ،

١ ـ عاد الكاتب أمرسون نفسُه إلى الظهور في التسعينيّات خبيرًا مرموقًا لـ «الإرهاب،» ناشرًا سمومَه ضدّ الإسلام والمسلمين والمسلمات في كتاب صدر مؤخّرًا تحت عنوان **American Jihad**.

٢ ـ أعْلم السفير السعوديّ في الولايات المتحدة مستشارَ الأمن القوميّ الأميركيّ السيد ماكفرلن أنّ المملكة ستخصّص مليون دولار شهريّاً لدعم الكونترا. وهذا ما حصل. راجع: http://www.webcom.com/pinknoiz/convert/stip.html

٣ ـ Bob Woodward, **The Commanders** (New York: Simon and Schuster, 1991).

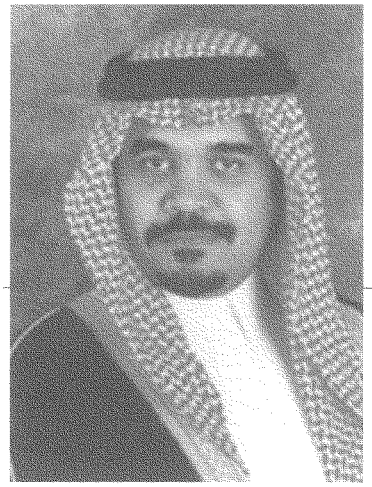

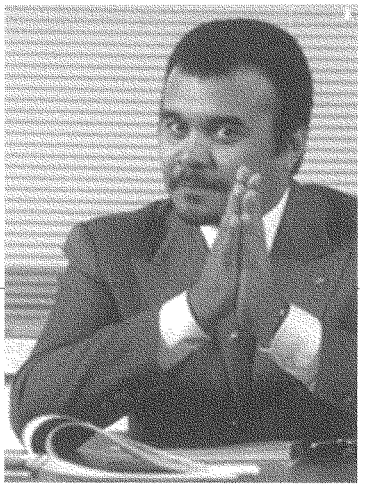

الأمير بندر بن سلطان (بالزيّ العربيّ والغربيّ): علاقات خاصة بالنخبة السياسيّة الأميركيّة

وذلك بعد ظهور خلاف في أوساط العائلة المالكة حول مدى التورُّط الأميركيّ في شؤون البلاد والعباد. ووَجدت العائلةُ المالكةُ نفسَها في ورطة زادت، بدلاً من أن تقلّل، من مشاكلها الداخليّة. فقد أصبح الملك فهد موضعَ انتقادات وتهجُّم لإباحته أرضَ الجزيرة لقوات تُعتبر من منظور المذهب الرسميّ للبلاد قواتٍ كافرةً وجائرةً. وازدادت حدّةُ المعارضة الشعبيّة (وهي إسلاميّة في منحاها) بعد أن تدهور الاقتصادُ السعوديُّ، وازداد العجزُ في الموازنة، وتفشّت البطالةُ، في الوقت الذي لم يتقلّص فيه حجمُ الفساد. ووجدت العائلةُ المالكةُ أنّ العائدين من أفغانستان (وهم خرّيجو «معهد» الأمير تركي لخدمة مصالح الولايات المتحدة في الحرب الباردة) اكتشفوا عدوّاً جديدًا لهم كامنًا بين ظهرانيهم. والعدوّ الأميركيّ هذا وقحٌ معهم: فهو لا يكتفي بالتعامل مع أرض المملكة كأنّها عقارٌ مباح، بل يَفْرض على ضيفه شروطًا سياسيّةً، ويحاول دفعَ حكّام المملكة إلى سلام مع إسرائيل. وبالطبع وجدت العائلةُ المالكةُ نفسَها في مأزق: فهي تحاول إرضاءَ الولايات المتحدة من دون إغضاب الجمهور السعوديّ.

العلاقات السعوديّة ـ الأميركيّة قبل أحداث ١١ أيلول

لم يكن أسامة بن لادن غريبًا عن حكّام المملكة. فهو بنى علاقةً خاصةً ورسميّةً بالكثير من أفرادها. وكانت علاقتُه بالأمير تركي تحديدًا علاقةَ النِّدّ للنِّدّ أثناء محاربة السوفيات. كما أنّ صلته بالعائلة المالكة قويّة، حتى إنّ الأمير عبداللّه أقرّ بأنّه التقى بن لادن مرّةً على الأقل.[1] وكانت من الشدّة بحيث استطاع الاجتماعَ بوزير الدفاع الأمير سلطان إثر الاجتياح العراقيّ للكويت. وفي هذا اللقاء عَرَضَ بن لادن على سلطان تشكيلَ جيشٍ من المتطوّعين المسلمين لدحر الجيش العراقيّ، من دون الاستعانة بقوات «الكفر» الأجنبيّة. طبعًا لم يكن هذا اللّقاءُ مثمرًا، لكنّه أرّخ لبدء الشرخ في علاقة بن لادن بآل سعود، ولبدء حرب جديدة يشنّها بن لادن ضدّ الولايات المتحدة وضدّ آل سعود أنفسهم في داخل المملكة. وهناك في السعوديّة أوصالٌ لحركات معارضة متعدِّدة، لكنْ يبدو أنّ أسامة بن لادن استطاع تشكيلَ عناصر سريّةٍ تمكّنتْ من ضرب مواقع عسكريّة أميركيّة وسعوديّة هناك.

لقد كانت العلاقات السعوديّةُ ـ الأميركيّةُ في الظاهر حسنةً قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن. لكنّ قياداتٍ أمنيّةً وعسكريّةً أميركيّةً لم تُخْفِ امتعاضَها من السرّيّة التي تتعامل معها السعوديّة في تحقيقاتها الأمنيّة، خصوصًا إزاء انفجار الخُبَر في السعوديّة عام ١٩٩٦، الذي تصرّ الولاياتُ المتحدةُ على أنّه من صنع إيرانيّ، وبتوقيع من حزب اللّه السعوديّ. ويبدو أنّ المملكة كانت خائفةً آنذاك من الغوص بعيدًا (في العلن على الأقلّ) في التحقيقات الأمنيّة خشيةَ التصريح بمشاكل أمنيّة واجتماعيّة وسياسيّة في البلاد. لكنّ الإدارة الأميركيّة كانت قلقةً من تنامي القدرة العسكريّة لبن لادن، ولم تجد تعاونًا «كافيًا» من طرف السلطات السعوديّة. والتعاون الكافي في المفهوم الأميركيّ لا يأخذ في الاعتبار مقاييسَ السيادة الوطنيّة: فقد أرادت الحكومة الأميركيّة، مثلاً، التحقيقَ بنفسها مع معتقلين سعوديّين، غيرَ مكتفيةٍ بالتقارير الوافية التي كانت تمدّها بها السلطاتُ الأمنيّةُ في المملكة.

العلاقات بين البلدين بعد أحداث ١١ أيلول

وجاءت تفجيرات ١١ أيلول (سبتمبر) لتَقْلب الأمورَ رأسًا على عقب. وذكرت الصحافةُ أنّ مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة جورج تينيت توصّل إلى جنسيّة خاطفي الطائرات الأميركيّة الأربع في ١١ أيلول بعد ساعات فقط من حدوث هذه

١ ـ ABCNEWS.com. "Walters Interviews Saudi Crown Prince," http://abcnews.go.com.

التفجيرات، وأنّه اتّصل بسفير السعوديّة الأمير بندر «لزفّ» النبإ. طبعًا، هناك في العالم العربيّ والإسلاميّ مَنْ لايزال يشكّك في الرواية الأميركيّة حول هويّة الخاطفين. كما أنّ وزير الداخليّة في المملكة، الأمير نايف، أصرّ طوال أسابيع على أنْ ليس ثمّة دليلٌ إطلاقًا على تورُّط مَنْ زُعم أنّ هويّتهم إسلاميّة.

ولم تمضِ أيامٌ على أحداث ١١ أيلول حتى أدلى الأعلامُ الأميركيُّ بدلوه، وبدأتْ حملةٌ إعلاميّةٌ وسياسيّةٌ أميركيّة لا مثيل لها ضدّ السعوديّة. صحيح أنّ الإدارة الأميركيّة تنصّلتْ رسميّاً من الحملة السلبيّة ضدّ آل سعود، لكنّ «مصادر رسميّة» لم تتوقّف عن تسريب ما اعتبرتْه معلوماتٍ شخصيّةً عن الحياة الخاصة لأفراد في العائلة الحاكمة. ونشرتْ مجلّة **ذا نيويوركر** في أعدادها في شهريْ أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) مقالاتٍ لسيمون هِرْش الوثيقِ الصلةِ بمصادر داخل وكالة الاستخبارات المركزيّة. وكانت المجلة نفسُها قد نشرتْ قبل أكثر من سنة مقالةً تضمّنتْ هجومًا شديدًا، من قبل «مصادر» في مكتب التحقيقات الفدراليّ، على سوء إدارة الحكومة السعوديّة للتحقيقات في انفجار الخُبَر والحقّ أنّ الحملات الإعلاميّة ضدّ السعوديّة لا يُمْكن فصلُها (وبصرف النظر عن موقفنا من الحكومة السعوديّة) عن موجة البغض والعداء لكلّ ما هو عربيّ وإسلاميّ. وتناغمتْ أبواقُ اللوبي الصهيونيّ مع الحملات الإعلاميّة لتَشْمل أعضاء نافذين (ونافذات) في مجلسَي الشيوخ والنوّاب في أميركا. وشملت الحَمْلةُ في ما شملتْ تدخُّلاً سافرًا في شؤونٍ تُعتبر خاصّةً بكل دين وكلّ دولة. حتى إنّ رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ السناتور جو بايدن تحدّث وبدون حرج عن ضرورة تغيير مناهج التدريس في المدارس الإسلاميّة، مع أنّه لا يمكن تصوُّرُ يومٍ يتحدّث فيه أعضاء في الكونغرس عن تغيير مناهج التدريس في مدارس يهوديّة أو مسيحيّة. والحال أنّ هناك صلةً وثيقةً بين العداء العنصريّ للإسلام من جهة، والأصواتِ التي تَدْعو إلى تغيير المناهج من جهة ثانية. وهذا بالطبع لا ينتقص من صوابيّة العلمنة في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، لا العلمنةِ الانتقائيّةِ التي ترى ضررًا وتخلُّفًا في الإسلام في الوقت الذي تَصُول فيه وتجول الأصوليّاتُ المسيحيّةُ واليهوديّةُ في العالم بأسره من دون أن تَصْدر أصواتُ العلمنة المزعومة.[1] لكنّ أصحابَ الحملة الأميركيّة، كعادتهم، يقيسون بمقياسيْن وبمعايير الانحياز الطائفيّ والسياسيّ الصارخ.

خشيت الحكومةُ السعوديّةُ من تنامي هذه الأصوات، خصوصًا وأنّ صحيفتيْ **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** أفردتا صفحاتٍ وافرةً للتهجُّم على النظام السعوديّ ـ وهو نظامٌ يستحقّ النقدَ طبعًا، لكنّ كلامَ الغرب هذه الأيامَ يَدْخل في خانة ما قاله عليّ بنُ أبي طالب عن شعار الخوارج: «كلامُ حقٍّ يراد به باطل.» وشنّ توماس فريدمان، وهو معلِّقٌ سطحيٌّ حظي بشعبيّة كبيرة في كتابيْه عن الشرق الأوسط والعولمة لأنّ كليْهما سطحيّ ومبسَّط ومليء بالشعارات التي تدغدغ المشاعر، حملةً شعواءَ ضدّ السعوديّة، لا بل ضدّ العرب والإسلام أيضًا.[2] ودعا فريدمان إلى حربٍ «لا ضدّ الإسلام بل داخلَ الإسلام» على حدّ قوله غيرَ مرّة. وهو يَعْلم أنّه مقروء من قبل الساسة والعامة على حدّ سواء.

استُنفرتْ أجهزةُ الأعلام الدعائيّ التابعة للمملكة. حتى إنّ الأمير بندر، وهو بعيد عن

١ ـ إنّ دور المؤسّسات الرسميّة المسيحيّة، بل والسدّة البابويّة نفسها، موثّقٌ ومعروف إزاء أحداث وحروب عبر التاريخ وقد وثّق كتابُ **بابا هتلر** تعاطُفَ البابا بيوس الثاني عشر مع النازيّة. انظر: John Cornwell, **Hitler's Pope: The Secret History of Pius XII** (New York: Viking, 1999).

٢ ـ إشارةً إلى أنّ محطة «الهوى بالغرب» LBC تستضيف هذا الرجلَ مرارًا، للاستفادة من فُصُوص حِكَمِه!

. أســـعـــد أبو خـلـيـل .

الأضواء عادةً، تحدَّث إلى وسائل الإعلام للتعبير عن الاستنكار السعوديّ الرسميّ للإرهاب ضدّ أميركا وللتأكيد على الغضب السعوديّ على بن لادن. وبعث الأميرُ عبد اللّه بمستشاره للأمن القوميّ، عادل الجبير ذي النجم الصاعد، الذي لم يتوقّف يومًا عن الدفاع المستميت عن مصالح العائلة المالكة منذ أيام دراسته الجامعيَّة في واشنطن (وقد كان زميلاً لي). ويمثّل الجبير الجناحَ الأكثرَ مناصرةً للولايات المتحدة في المؤسَّسات السياسيَّة السعوديَّة، وهو ما يساعد على تجميل صورة الأمير عبد اللّه الذي يُصوَّر على أنّه قوميٌّ عربيٌّ ومعادٍ للولايات المتحدة (وكأنَّ معارضته الولاياتِ المتحدةَ مسموحٌ بها في داخل العائلة المالكة). وقد رضخت السعوديَّةُ، في محاولةٍ لتلميع صورتها، للضغوط الأميركيَّة أو انصاعت للأوامر الأميركيَّة ـ لا فرق. وبقدرة قادرٍ، انقلبت المواقفُ السعوديَّةُ الرسميَّة: فالأمير سلطان، مثلاً، وهو وزيرُ الدفاع في المملكة، كان قد صرّح في شهر أكتوبر (تشرين الأول) بأنَّ أراضي المملكة وقواعدَها لن تُستعمل لضرب أيّ دولة. وكانت الولايات المتحدة الأميركيَّة قد سرّبتْ إلى وسائل الإعلام الأميركيَّة خبرَ معارضة الحكومة السعوديَّة للاستخدام الأميركيّ لقاعدة الأمير سلطان الجويّة في حربها ضدّ أفغانستان. وسارعت الصحافة الأميركيَّةُ إلى اتِّهام العائلة المالكة بالجحود والتحدِّي وإهانةِ المشاعر الأميركيَّة. وهو ما أدّى إلى الاستخدامِ الأميركيِّ للقاعدة المذكورة... هكذا، من دون إعلان، ومن دون طنّة ورنّة!

في مواجهة الحملة الأميركيَّة لم تدرِ الحكومةُ السعوديَّةُ ما تفعل سوى استخدام شركات العلاقات العامَّة العملاقة التي تُنْفق عليها السفارةُ السعوديَّةُ في واشنطن مبالغ طائلة. فابتاعت هذه الشركاتُ مساحاتٍ واسعةً من الصحف الأميركيَّة، الشعبيَّةِ والنخبويَّةِ، وبكلفة باهظة تقدَّر بعشرات الآلاف من الدولارات. وأَدْرجتْ إحصاءاتٍ عن تطوّر المملكة الاقتصاديّ، وعن متانة تحالفها مع الولايات المتحدة، وعن اعتدالها، وعن حكمة الملك فهد. وكان قد سبق للأمير خالد بن سلطان قبل أكثر من عشر سنوات أنْ جال على الدول العربيَّة والغربيَّة عند التحضير للحرب ضدّ العراق، حتى تسنّى للسعوديَّة السيطرةُ على معظم الدوريَّات العربيَّة.[1] ومن الصعوبة بمكانٍ الحصولُ على صحيفة عربيَّة تتضمَّن انتقاداتٍ ضدّ السعوديَّة أو مجرّد معلوماتٍ عنها. ولكنّ الحكومةَ السعوديَّة لم تستطع، بالطبع، ابتياعَ الصحف الأميركيَّة.

واستمرّت الحكومةُ السعوديَّة في محاولة إرضاء الولايات المتحدة عبر عدم السماح لأيّ انتقاد للحرب الأميركيَّة ضدّ أفغانستان، وإسكاتِ مَنْ تجرّأ على انتقاد الدور الأميركيّ. وحاولتْ في مسألة المناهج نفسها إرضاءَ الحكومة الأميركيَّة، إذ فجأةً أَعْلن وزيرُ المعارف السعوديّ محمد بن أحمد الرشيد أنَّ حكومته قرَّرتْ تغييرَ المناهج الدراسيَّة، لكنَّه جزم أنَّ هذا التغيير غيرُ مرتبطٍ البتةَ بالضغوط الأميركيَّة![2]

مبادرة الأمير عبد اللّه: نحو مزيد من الانبطاح

ولم تكتفِ السعوديَّةُ بهذا القَدْر من الانبطاح بل دعت ـ هكذا ومن دون مقدِّمات ـ الصحافيَّ توماس فريدمان. وفريدمان هذا قد يكون أكثرَ الكتّاب صفاقةً ووقاحةً في الحديث عن العرب والإسلام، وهو

١ ـ تشمل السيطرةُ معظمَ الدوريَّات الصادرة في المهجر. بل إنَّ إحدى المجلات التي تصدر في باريس، وكانت ثابتةً في ولائها المدمِّر لحُكْم صدّام حسين في العراق، تحوَّلتْ بسحر المال إلى بوقٍ سعوديّ. وتمّ «استئجارُ» بعض الجرائد من مالكيها لكي تعبِّر عن وجهة النظر السعوديَّة. وبقيتْ جريدةُ **القدس العربيّ** اللندنيَّة ـ بين قلّة قليلة من الدوريَّات ـ في منأًى عن سيطرة مال النفط السعوديّ.

٢ ـ جريدة **الحياة**، ٥ آذار (مارس) ٢٠٠٢.

معروفٌ بإلقائه اللومَ على الفلسطينيِّين (وحدهم) لما يجري في أرض فلسطين من قتلٍ ودمارٍ. وحظي السيد فريدمان بعشاء خاصّ مع الأمير عبد اللّه. وبعد العشاء، وفي لقاء خاصّ أيضًا مع وليّ العهد، اقتَرَحَ السيِّد فريدمان ـ فهو أكبرُ مِنْ أن يوجِّه أسئلةً كسائر الصحفيِّين ـ أن يبادر العربُ إلى تقديم عرضٍ بالسلام والتطبيع الكاملَيْن مقابل انسحاب إسرائيليّ من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. وجوابًا على هذا الاقتراح ذَكَرَ وليُّ العهد السعوديّ أنّ فريدمان يبدو وكأنّه يقرأ ما في ذهنه: فقد كان الأميرُ قد وضع في «دُرْجه» اقتراحًا مطابقًا لاقتراح فريدمان، ويا للعجب! وأضاف الأمير أنّه كان يُزْمع التقدمَ بالاقتراح السعوديّ إلى القمّة العربيَّة في بيروت، قبل مجيء شارون إلى الحكم.

ونجحتْ هذه الخطّةُ السعوديَّةُ إلى حدٍّ ما: ذلك لأنّ الكونغرس الأميركيّ يقوِّم علاقاته بالأنظمة العربيَّة على أساس استعدادها لإرضاء التعنُّت الإسرائيليّ. ولم يكن غريبًا، نتيجةً للنفوذ السعوديّ في العالم العربيّ، ونتيجةً للسطوة السعوديَّة بين الأنظمة العربيَّة، أن راحت الألسنةُ العربيَّةُ الرسميَّةُ والإعلاميَّةُ على حدٍّ سواء تَلْهج بالثناء على الأمير عبد اللّه وحكمته.

غير أنّ أيَّ تقويم موضوعيٍّ لهذه المبادرة يجب أن يأخذ في الحسبان توقيتَها، الذي جاء ليقدِّم ـ كما ذكرنا ـ خدمةً جليَّةً إلى الحكومة الإسرائيليَّة التي تواجه اليومَ أكبرَ مأزق أخلاقيّ وسياسيّ منذ احتلالها الضفّةَ والقطاعَ عام ٦٧. ذلك أنّ المبادرة السعوديّة أتت لتكرّس اللامنطقَ الإسرائيليّ الذي يُلْقي باللّوم على العرب لما يجري من عنف في المنطقة. أيْ أنّ خطّة الأمير عبد اللّه تتماشى مع الزعم الإسرائيليّ بأنّ الحكومات الإسرائيليَّة فعلتْ كلَّ ما في وسعها من أجل السلام والاستقرار، وأنّ الوقت قد حان ليقدِّم العربُ مبادرةً ما من أجل هذا «السلام.» وهذا بالفعل ما أَقْدم عليه سموُّه، بالاتفاق مع السيد فريدمان الذي لا يريد للعرب والمسلمين إلاّ كل خير.

لكنّ هناك أمرًا مهمّاً في هذه المبادرة تتغاضى عنه أجهزةُ الإعلام، الأميركيَّةُ والعربيَّةُ على حدّ سواء. فمن حقّ الحكومات العربيَّة (قانونيّاً لا أخلاقيّاً) أن تَعِدَ إسرائيلَ باتفاقيَّات سلام، بل وأن توقِّع على هذه الاتفاقيَّات كما فعل عددٌ من الدول العربيَّة، وكما يتمنّى أن يفعل عددٌ آخر. فاتفاقيَّاتُ السلام تُعْقَدُ بين دول، ونحن في العالم العربيّ لا يدَ لنا في ما تَفْعله حكوماتُنا لأنّنا لا نختارها، بل هي تختار نفسَها بنفسها ـ ما شاء اللّه ـ وتبايع لنفسها أيضًا في استفتاءات باتت مضحكةً عالميّاً.

لكنّ مسألة التطبيع شيءٌ آخر تمامًا. فالتطبيع يَعْني مرحلةً ما بعد السلام، وهي مَرْتبةٌ أعلى من مرتبة السلام: إنّها تَعْني الهيامَ والحبَّ والغرامَ بإسرائيل. ومن حقّ حكوماتنا أن تقع في غرام إسرائيل، لكنْ لا حقّ (ولا قدرةَ لها أصلاً) على تقرير عواطفنا ومشاعرنا. فالشعبُ الأردنيُّ يغلي ويتظاهر ويَرْفض التطبيع. والحكومة المصريَّة فشلتْ فشلاً ذريعًا في إحداث حالة تطبيع مع إسرائيل، بالرُّغم من الضغوطات الأميركيَّة والمحاولاتِ الصهيونيَّة التي لا تتوقَّف. والنقابات والاتِّحادات والشخصيَّات المصريَّة عبّرتْ عن تضامن باهر مع الشعب الفلسطينيّ (والعربيّ عمومًا) في رفضها القاطع للتطبيع.[1]

أهناك مَنْ يعتقد أنّ الأمير عبد اللّه وأموالَه تستطيع فعلاً أن تغيِّر من مواقفنا الرافضة للتطبيع؟ أهناك مَنْ يعتقد فعلاً أنّ أموالَ النفط قادرةٌ على تغيير المواقف المبدئيَّة لدوريّات مثل الآداب أو **السفير** أو **المستقبل العربي**؟ يُمْكنهم أن يَحْلموا وأن يتوهّموا، لكنّ رجال مخابراتنا وزبانيةَ

١ ـ هناك كاتبٌ مسرحيّ واحد (هو علي سالم) يجاهر بسلامه وتطبيعه مع إسرائيل، وهو شبهُ منبوذ في المجتمع المصريّ، وإنْ كان يحظى بثناء وتأييد في المطبوعات الإسرائيليَّة والأميركيَّة. انظر مجلّة **Middle East Quarterly**، شتاء ٢٠٠٢.

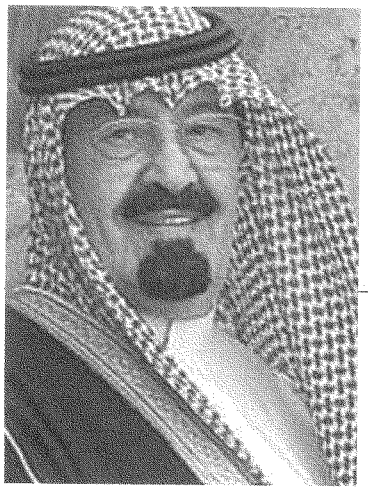

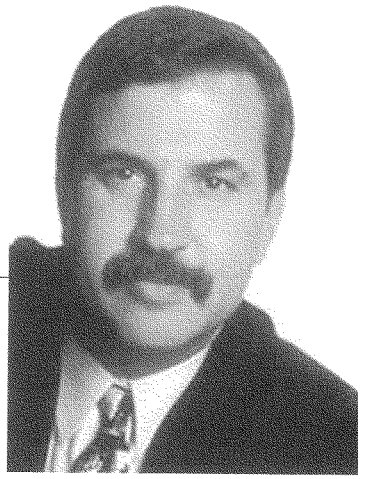

اقترح توماس فريدمان على الأمير عبد اللّه أن يبادر العرب إلى تقديم عرض بالسلام والتطبيع مقابل الانسحاب

حكوماتنا يَجْهلون واقعَ السيطرة السيكولوجيّة. صحيح أنّ لديهم القدرة على اقتحام منازلنا، وعلى إجهاض حقوقنا، وعلى استخدام التعذيب ضدّنا. لكنّ كلّ وسائل القتل والتعذيب الحديثة لا تستطيع أن تحتلّ مكانًا في قلوبنا: فهذه دائمًا حيّزٌ حرٌّ: لا تَدْخله أجهزةُ المخابرات ولا توثِّر فيه. ولقد أَثْبتتِ السجونُ العربيّةُ فشلَها في تغيير مبادئ المعتقَلين ومواقفِهم، وإنْ نجحتْ في خلقِ حالةِ خوف شاملة ورادعة.

من المتوقَّع أن تنبري أجهزةُ الإعلام الموالية للسعوديّة للدفاع عن مبادرة الأمير عبد اللّه وتصويرها قابَ قوسيْن أو أدنى من فلسطين. وسيُسال حبرٌ غزيرٌ للحديث عن حكمة القيادات النفطيّة والخليجيّة. والأقلام الصحافيّة اللبنانيّة سبّاقة في هذا المضمار: فلا يموتُ أميرٌ من أمراء النفط إلاّ وتُجْمِعُ أقلامُ الصحافة اللبنانيّة على عبقريّة المرحوم، وعلى إعداده خطةً مُحْكَمةً لتحرير فلسطين لو لم توافِهِ المنيّة... هذا بصرف النظر عن أسباب الوفاة.

خاتمة: مستقبلُ آل سعود

ليس من المصادفة أن تُسرِّبَ وكالةُ الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة تقريرًا غايةً في السريّة تشكّك فيه في قدرة العائلة المالكة على تجنُّب الصعاب في المستقبل.[1] فالضغوط على الحكم السعوديّ تأتي في هذه الأيام من كل حَدْب وصَوْب. والعائلةُ في حيرة من أمرها: فكيف تحافظ على شرعيّتها السياسيّة (وهي دينيّة مذهبيّة) من دون أن تعمِّق الشرخَ في علاقاتها بالولايات المتحدة؟ وكيف يُمْكن أن تَمْنع القلاقلَ والاضطرابَ السياسيَّ والاقتصاديَّ في الوقت الذي يستمرّ فيه العجزُ في الميزانيّة، وتتدنّى عائداتُ النفط (وجلُّها لايزال مسيّبًا في فساد أو صفقاتِ أسلحة)؟ وكيف يمكن أن يستمرّ حكمُ الوراثة، وأواصرُ الأمراء مفكّكة؟ وهل تستطيع العائلةُ أن تستمرّ في قبول الشروط الأميركيّة من دون أن تُزَعزع التحالفَ بين تلك العائلة والعلماء الوهابيّين، وهو التحالف الذي أنشأ المؤسِّسُ مملكتَه على أساسه؟

كلُّ هذه الأسئلة مطروحةٌ بفعل الصدمة التي نتجتْ عن تفجيرات أيلول، التي أضرّت بالمصالح السعوديّة مثلما أضرّت بالمصالح الأميركيّة (وإنْ كانت الولايات المتحدة نجحتْ أخيرًا في الاستفادة من المأساة المروّعة عبر نشر سيطرتها العسكريّة حول العالم). ذلك أنّ النظام السعوديّ نظامٌ يعتمد على نفقات حكوميّة مفرطة في كرمها بغيةَ شراء الولاء والطاعة. وقد سَخَّرتْ أجهزةُ الدولة السعوديّة كثيرًا من رجال الدين لخدمتها وخدمةِ مصالح العائلة (ألم يحذِّر جعفر الصادق من أنْ: «لا دين لمن دان بولايةِ إمامٍ جائر»؟)، فكافأت العلماءَ الموالين لها، وأقصت العلماءَ المعارضين لها أوْ زجَّتْ بهم في غياهب السجون. ومعركةُ تحرير المرأة تخوضُها نساءُ السعوديّة ومناصروهنّ بصمت من دون اهتمام العالم الذي يُسمّي نفسَه «حرّاً.»

قد تكون سياساتُ هذه المملكة مضرّةً بمصالحنا نحن العربَ، وبمصالح مَنْ يودّ تحريرَ الرجل العربيّ والمرأة العربيّة من قيود التقليد والحكومة والأحوال الشخصيّة. والحقّ أنّ شيئًا لم يُضِرَّ بمصالح العلمنة في عالمنا العربيّ مثلما أضرّت بها إيديولوجيّةُ الدولة المصدَّرة والمعلَّبة، والتي لسطوتها فعلُ الإرادة لدى المراجع الدينيّة في غير دولة عربيّة ـ حتى إنّ هذه المراجع لا ترى هلالَ شهر رمضان إلاّ عندما تراه حدقةُ السلطة في السعوديّة!

لكنّ الانتفاضة لن تتوقّف، والتطبيع مستحيل. وسيبقى تحذيرُ أمل دنقل ضدّ التصالح مع العدوّ أفعلَ في نفوسنا من مبادراتٍ جاءت لتحافظ على عروش من ذهب.

كاليفورنيا

---

١ ـ **Boston Globe**, March 5. 2002.